

التصنيفات القانونية والواقعية لنظم إدارة سعر الصرف:

مدخل مقارن

(مع إشارة خاصة إلى حالة الجزائر)

عبد الحميد مرغيت

أستاذ مساعد- أ-

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل الجزائر

الملخص:

هناك مدخلان أساسيان يستخدمان غالبا في تصنيف نظم إدارة سعر الصرف وهما: التصنيف بحكم القانون أو (De jure) المرتكز على تصريحات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، والتصنيف بحكم الواقع أو (de facto) وهي النظم الملحوظة أو المطبقة فعليا على أرض الواقع. وقد ترافق شروع الصندوق ابتداء من عام 1999 في الإبلاغ عن نظم سعر الصرف -بحكم الواقع- وذلك بالاستناد إلى تقييم موظفيه وبناء على المعلومات المتاحة، مع ظهور أبحاث مستقلة من خارج الصندوق لتصنيف نظم الصرف وأشهرها: تصنيف (Levy-Yeyati & Sturzenegger (2005) وتصنيف (Reinhart & Rogoff (2003)، حيث أنه غالبا ما توضح المقارنة بين النظم القانونية والواقعية عددا كبيرا من الفروق، وهو ما يحاول هذا المقال استعراضه من خلال التركيز على حالة الجزائر.

الكلمات الدالة: النظم القانونية-النظم الواقعية-الدينار الجزائري.

Abstract :

Two main approaches have been used to classify exchange rate regimes: the de jure approach which is based on the countries statements ,and de facto classifications based on their actions. Starting

in 1999, the International Monetary Fund also began to report de facto—that is, observed—exchange rate regimes based on the IMF staff 's assessment of available information. Other de facto classifications have been developed, the most commonly used in the literature are the basis of Levy-Yeyati & Sturzenegger (2005) and Reinhart & Rogoff (2003). comparison of de jure and de facto regimes shows a fair number of discrepancies. in this spirit that we want, in this article, check the above discussion conducted in the case of Algeria.

Keywords: de jure exchange rate regimes- de facto exchange rate regimes-Algerian dinar.

JEL classifications : F31-F33-F41.

مقدمة الدراسة

يشكل نظام سعر الصرف جزءا محوريا مهما في أي إطار للسياسة الاقتصادية والنقدية الوطنية لكل البلدان، وذلك لتأثيره الكبير على التجارة العالمية والتدفقات المالية. حيث يعتبر سعر الصرف أداة الانتقال من العملة الوطنية إلى العملة الدولية، مسهما بذلك في تسهيل عمليات التجارة الدولية، والربط ما بين أسعار السلع المحلية وأسعارها العالمية. وعليه فان ضمان نمو وازدهار التجارة العالمية يقتضي وجود نظام نقدي دولي يقوم بالإشراف على نظم أسعار الصرف في مختلف الدول.

وفي إطار إشرافه على إدارة النظام النقدي الدولي، قام الصندوق باستحداث مدونة لتصنيف نظم إدارة سعر الصرف، تقوم بإدراج خيارات نظم الصرف المتبعة من قبل البلدان الأعضاء ضمن فئات محددة. هته الأخيرة عرفت تطورات ملحوظة مع الزمن إذ كانت تشمل فئتين عام 1974 ثم انتقلت إلى خمس فئات عام 1982 لتتضمن ابتداء من عام 1999 ثماني فئات أساسية.

مشكلة الدراسة

لقد نتج عن انهيار نظام بروتن وودز عام 1973، اعتماد التعديل الثاني لمواد اتفاقية صندوق النقد الدولي الذي بموجبه لم تعد البلدان الأعضاء مضطرة لربط أسعار صرفها بنظام يشرف عليه الصندوق، وإنما الحرية في اعتماد النظام الذي تراه ملائما لها.

حيث نصت المادة الرابعة -القسم الأول- من مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي على مايلي¹:

"...يدرك كل بلد عضو أن الهدف الأساسي للنظام النقدي الدولي هو تهيئة إطار يسهل تبادل السلع والخدمات والرساميل بين مختلف البلدان، ويدعم النمو الاقتصادي السليم...ويتعهد بالتعاون مع الصندوق وسائر البلدان الأعضاء لتأمين ترتيبات صرف منتظمة والعمل على إيجاد نظام مستقر لأسعار الصرف..."

ونظرا للاختلاف الملاحظ بين ماتصرح به البلدان كنظام للصرف فيها، وما تمارسه فعليا على أرض الواقع فقد استحدثت الأدبيات الاقتصادية تصنيفين لأنظمة الصرف هما: التصنيف بحكم القانون والتصنيف بحكم الواقع. والتي غالبا ماتظهر المقارنة بينها عددا معتبرا من الفروق. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالنظم الواقعية والقانونية في تصنيف نظم إدارة سعر الصرف؟
- كيف يمكن تفسير الفروق الملاحظة بين التصنيف -بحكم القانون- والتصنيف -بحكم الواقع-؟

- ما مدى وجود هذه الظاهرة في الجزائر كبلد عضو في صندوق النقد الدولي منذ عام 1963؟

تقسيمات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة سيتم تقسيم هذا المقال إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: وصف عام لنظم إدارة سعر الصرف؛
- المبحث الثاني: التصنيفات القانونية والواقعية لنظم إدارة سعر الصرف؛
- المبحث الثالث: دراسة حالة الجزائر.

المبحث الأول: وصف عام لنظم إدارة سعر الصرف

يمكن تعريف نظام الصرف بأنه عبارة عن مجموع المبادئ والقواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف وبالتالي سلوك سعر الصرف². وبعبارة أخرى فإن نظام الصرف يوجه تدخلات السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي في سوق الصرف لإدارة سعر صرف العملة الوطنية من خلال التأثير على هذا السعر سواء برفعه

أو خفضه، أو الدفاع عن قيمته. كما قد يترك سعر العملة ليتحدد بكل حرية في سوق الصرف وفقا لآليات العرض والطلب. وتنقسم أنظمة سعر الصرف إلى ثلاث فئات أساسية وهي³:

أولا: نظام ربط سعر الصرف الصارم بعملة أخرى

في هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف بحيث يكون غير قابل للتعديل، ويتحدد بقيمة ثابتة اتجاه عملة بلد التثبيت (في الغالب الدولار الأمريكي). ويأخذ هذا الربط صورتين هما:

- إما التفويض القانوني باستخدام عملة بلد آخر وهو ما يطلق عليه بالدولة الكاملة، و من أمثلة الدول التي تعتمد هذا النظام نجد بنما التي تستخدم الدولار الأمريكي منذ أمد طويل.
- إما تفويض قانوني يلزم البنك المركزي بالاحتفاظ بأصول أجنبية تعادل على أقل تقدير العملة المحلية المتداولة والاحتياطيات المصرفية، وهو ما يعرف بمجالس العملة. ومن أمثلة الدول المطبقة لهذا النظام نجد إقليم "هونغ كونغ" التابع للصين.

إن الهدف من الربط الصارم لسعر الصرف هو الوصول إلى درجة عالية من الاستقرار في تسعير المعاملات الدولية. وعليه لنجاح هذا النظام لا بد أن ترافقه سياسة مالية ونقدية سليمة وتضخم منخفض. إلا أن ما يؤخذ عليه هو فقدان البنك المركزي لاستقلالية سياسته النقدية، لأنه لا يملك سعر صرف قابل للتعديل كما أن معدلات الفائدة فيه ترتبط بتلك السائدة في بلد عملة التثبيت.

ثانيا: نظام الربط الرخو لسعر الصرف

في هذا النظام تحتفظ العملة بقيمة مستقرة إزاء عملة التثبيت أو سلة من العملات إما في نطاق ضيق ($\pm 1\%$) أو في نطاق واسع ($\pm 30\%$). مع تحرك الربط في بعض الحالات نحو الأعلى أو الأسفل مع مرور الوقت، ويعتمد ذلك على تباين معدلات التضخم عبر البلدان. ومن أمثلة البلدان التي تعتمد هذا النظام: كوستاريكا، الصين، المغرب...

ما يلاحظ على هذا النوع من أنظمة الصرف أنه يكرس أداة تثبيت اسمية راسخة لمواجهة توقعات التضخم من خلال تدخل البنك المركزي في سوق الصرف للحفاظ على سعر الصرف ضمن نطاق التقلب المسموح به. وبالتالي يسمح بدرجة محدودة من مرونة السياسة النقدية في مواجهة الصدمات التي تصيب الاقتصاد. إلا أن ما يؤخذ على هذا النظام هو هشاشته أمام الأزمات المالية، وذلك في حالة تعرض العملة لهجمات المضاربين (أي الإقبال الشديد على بيعها)، إلى حد أن بلدانا -كتايلاند- استنفذت الاحتياطات الدولية في الدفاع عن ربط العملة واضطرت إلى تخفيض قيمة عملاتها، وانتقلت في أغلب الحالات سواء إلى ربط صارم لسعر الصرف، أو إلى التعويم الذي يلغي الحاجة إلى الالتزام بمستوى معين لسعر الصرف.

ثالثا: أنظمة سعر الصرف المعمومة

مثلا يتضح من اسمها، فإن سعر الصرف في هذه الأنظمة تحدده السوق، وفقا لقوى العرض والطلب. وهنا لا بد من التمييز بين الدول التي تعتمد هذا النظام ولا تتدخل إطلاقا في إدارة سعر الصرف (أي التعويم المستقل) عن طريق عدم تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف، ومن أمثلة هذه الدول نجد: الولايات المتحدة الأمريكية. والدول التي تعتمد هذا النظام ولكن مع تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف (أو التعويم الموجه) من خلال مشتريات أو مبيعات النقد الأجنبي في مقابل العملة المحلية، وذلك في الغالب للحد من التقلبات القصيرة الأجل في سعر الصرف، ومن أمثلة هذه الدول: اليابان.

من مزايا تعويم سعر الصرف هو الإبقاء على سياسة نقدية مستقلة لأن سعر الصرف قابل للتعديل كما أن البنك المركزي له الاستقلالية التامة في تحديد أسعار الفائدة الخاصة به. أما مساوئ التعويم فتظهر نتيجة التقلبات الحادة في سعر الصرف التي يمكن أن تحدث تأثيرا خطيرا على الميزانيات العمومية للبلدان وعلى التضخم فيها وعلى نموها. وعليه فلنجاح هذا النظام فلا بد من وجود سوق صرف والأسواق المالية الأخرى المتطورة والعميقة بالقدر الكافي لامتصاص الصدمات دون إحداث تغييرات كبيرة في

سعر الصرف. وكذلك ينبغي توفر الأدوات المالية اللازمة لتغطية مخاطر تقلب سعر الصرف.

المبحث الثاني: التصنيفات القانونية والواقعية لنظم إدارة سعر الصرف

يتناول هذا المبحث استعراضا للتصنيفات بحكم القانون وبحكم الواقع لأنظمة إدارة سعر الصرف سواء التي يعدها صندوق النقد الدولي أو تلك التي توصلت إليها أبحاث مستقلة من خارج الصندوق لتصنيف نظم الصرف وأشهرها: تصنيف Reinhart & Rogoff وLevy-Yeyati & Sturzenegger وتصنيف

المطلب الأول: تصنيفات صندوق النقد الدولي

في إطار إشرافه على إدارة النظام النقدي الدولي، قام الصندوق باستحداث مدونة لتصنيف نظم إدارة سعر الصرف في البلدان الأعضاء فيه كانت في بادئ الأمر تركز فقط على تصريحاتها الرسمية (بحكم القانون) وابتداء من عام 1999 بدأ في إحصاء نظم سعر الصرف بحكم الواقع.

الفرع الأول: التصنيف بحكم القانون (1975-1998)

يطلق على تصنيفات صندوق النقد الدولي لأنظمة سعر الصرف الرسمية للبلدان الأعضاء فيه، والتي تعكس نوايا وتعهدات السلطات الوطنية في ما يخص إدارة سياسة الصرف وأحيانا السياسة النقدية مصطلح "التصنيف بحكم القانون"، الذي يعده الصندوق ويقوم بنشره دوريا من خلال التقرير الذي يصدره منذ العام 1950 والموسوم "نظم الصرف والقيود على الصرف"⁴. حيث يخصي التقرير التصريحات الرسمية حول سياسة الصرف والمدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء في الصندوق⁵. وبالتالي يعتبر هذا المنشور المصدر الأساسي للمعلومات حول أنظمة الصرف بحكم القانون.

ولقد اعتمد الصندوق في إعداد تصنيفه بحكم القانون خلال الفترة (1975-1998) بشكل مطلق على تقلبات سعر الصرف الاسمي الرسمي كمييار لتصنيف أنظمة الصرف للدول الأعضاء فيه. حيث يطلب منها خلال 30 يوم من انضمامها تحديد

ترتيبات الصرف الممارسة فيها، وإعلامه بكل تغير قد يحدث في النظام المعتمد مستقبلا.

ولقد عرفت مدونة الصندوق للتصنيف بحكم القانون لنظم إدارة سعر الصرف، تطورات ملحوظة مع الزمن إذ كانت تشمل فئتين عام 1974 ثم انتقلت إلى خمس فئات عام 1982 لتتخفف مجددا إلى أربع فئات عام 1998 كما يلي:

- عام 1974: كان التصنيف يشمل فئتين وهما⁶: المحافظة على سعر الصرف ضمن هوامش ضيقة نسبيا مقابل: الدولار الأمريكي-الجنيه الإسترليني-الفرنك الفرنسي-مجموعة عملات-ومتوسط أسعار صرف عملات أهم الشركاء التجاريين. والفئة الثانية هي عدم المحافظة على سعر الصرف ضمن هوامش ضيقة نسبيا.

- عام 1982: انتقل التصنيف ليتضمن خمس فئات وهي⁷: الربط إلى عملة واحدة- الربط إلى سلة عملات-المرونة المحدودة(آلية الصرف الأوروبي)-التعويم المدار-التعويم الحر.

- خلال 1997-1998: تضمن التصنيف أربع فئات وهي⁸: الربط إلى عملة منفردة أو سلة عملات-المرونة المحدودة-التعويم الموجه-التعويم المستقل.

ولعل أهم مزايا التصنيف بحكم القانون هو سهولة عملية إحصاء أنظمة الصرف نظرا لاعتماده على التصريحات الرسمية، وشموليته لعدد كبير من البلدان كما يتم تحديده كل ثلاثة أشهر. إلا أن ما يؤخذ عليه هو عدم مطابقة الأقوال مع الأفعال، مثلما أكدت عليه دراسة⁹ (Calvo&Reinhart) الموسومة "الخوف من التعويم" والتي حاول الباحثان من خلالها التركيز على الفروق الموجودة ما بين نظم الصرف التي تصرح بها البلدان رسميا، وتلك التي تمارسها فعليا. فبعد انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة في اقتصاديات الأسواق الناشئة خلال سنوات 1990، أعلنت العديد من البلدان- كالمكسيك مثلا- تبنيها ترتيبات صرف عائمة أو التعويم الموجه. ورغم أن البيانات الرسمية لصندوق النقد الدولي تبين حدوث تحول كبير نحو أنظمة التعويم الحر، إلا أن الباحثان يعتقدان أن تصنيفات الصندوق تعتبر مظلمة، لأن العديد من البلدان التي

صرحت بتعويم عملتها رسميا لم تلتزم بذلك على أرض الواقع خوفا من تأثير تقلبات سعر الصرف على اقتصادها. فبعد تحليل عينة تضم أكثر من 150 بلد، توصلت الدراسة إلى أن العديد منها صرحت بتعويم عملاتها، ولكنها في الواقع تتبنى أسعار صرف أكثر استقرارا، وبالمقابل تم تسجيل تحركات هامة على مستوى احتياطات الصرف فيها وأسعار الفائدة فيها، باعتبارهما أداتين تستخدمهما للحفاظ على استقرار سعر الصرف. كما أوضح الباحثان بأن سعي هذه البلدان للحفاظ على استقرار سعر الصرف فيها مرده أن جزءا كبيرا من مديونيتها الرسمية والخاصة مقومة بعملات أجنبية، حيث تكون مجبرة على تثبيت عملتها بعملة الاقتراض.

ولتجاوز النقائص التي ميزت التصنيفات بحكم القانون لجأ صندوق النقد الدولي إلى استحداث تصنيفات أكثر دقة أطلق عليها التصنيفات "بحكم الواقع" والتي من شأنها أن تعكس تقيما حقيقيا لنظام سعر الصرف في البلدان الأعضاء فيه.

الفرع الثاني: التصنيفات بحكم الواقع (منذ 1999)

نظرا للاختلاف الملاحظ بين ما تصرح به البلدان كنظام للصرف فيها، وما تمارسه فعليا على أرض الواقع فقد شرع صندوق النقد الدولي ابتداء من جانفي 1999 في الإبلاغ عن نظم سعر الصرف - بحكم الواقع - وذلك بالاستناد إلى تقييم موظفيه وبناء على المعلومات المتاحة.¹⁰

فالتصنيف "بحكم الواقع" يتجاوز النوايا المعلنة للدول في ما يخص ترتيبات الصرف فيها إلى ما هو مطبق فعليا. ولا تعتمد هذه التصنيفات على السلوك الملاحظ لسعر الصرف الاسمي فقط - مثلما هو الحال في التصنيف بحكم القانون - بل تستخدم معلومات مكتملة لتصريحات البلدان الأعضاء حول ممارسات الصرف فيها مثل: السياسة النقدية المنتهجة - النوايا الضمنية والمصرح بها للسلطات - تغيرات سعر الصرف واحتياطات النقد الأجنبي - معدلات الفائدة. وعلى عكس التصنيفات بحكم القانون التي تحصي التزامات السلطات فان التصنيفات بحكم الواقع تتبع منهاجا تاريخيا مركّز على المعطيات والسلوكيات الملاحظة لتصنيف أنظمة الصرف¹¹.

ووفقا للتصنيف الجديد "بحكم الواقع" لصندوق النقد الدولي المعتمد منذ عام 1999 فهناك ثمانية أنواع لأنظمة سعر الصرف موزعة على ثلاث فئات كما يلي:
-نظم الربط المحكم أو عدم وجود عملة قانونية: الدولار/الاتحاد النقدي- مجلس العملة.

-النظم الوسيطة: ترتيبات تقليدية للربط الثابت- أسعار الصرف المربوطة في حدود نطاقات تقلب أفقية- الربط المتحرك- أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب متحركة- التعويم الموجه بدون مسار معن سلفا لسعر الصرف - نظم التعويم المستقل.

ومن أشهر الدراسات التي أعدها موظفو صندوق النقد الدولي في إطار الإبلاغ عن أنظمة سعر الصرف بحكم الواقع دراسة (Andrea Bubula, Inci Otker, 2002) بعنوان "تطور نظم سعر الصرف منذ 1990: دلائل من السياسات بحكم الواقع"^{1 2}. وهي عبارة عن تقييم للمعلومات المتاحة حول ممارسات الصرف للبلدان الأعضاء في الصندوق على امتداد الفترة (1990-2001). حيث حاول الباحثان في هذه الدراسة الإبلاغ عن نظم سعر الصرف بحكم الواقع من خلال إعداد قاعدة بيانات شهرية لهذا الغرض. وقد توصلا إلى أن هناك تراجع في عدد البلدان التي تتبنى نظم الصرف الوسيطة (التي تعتبر سببا مباشرا للعديد من أزمات الصرف خلال عقد التسعينيات)، وبالمقابل هناك إقبال كبير نحو الترتيبات الأكثر مرونة أو الأكثر صرامة في إدارة سعر الصرف وخاصة بالنسبة للبلدان التي اندمجت بشكل كبير في الأسواق الدولية، وهو ما يؤكد ويدعم النظرة ثنائية القطب (Bipolar View) في اختيار نظم إدارة سعر الصرف التي تنص على أن أنظمة الربط الصارم لسعر الصرف وأنظمة التعويم هما الاختياران الوحيدان لاستراتيجيات إدارة سعر الصرف في ظل الوضع النقدي العالمي الراهن الذي يتميز بحركية عالية لرأس المال.

وفي إطار سعي صندوق النقد الدولي نحو المزيد من التناسق والانسجام والموضوعية وتحسين الشفافية في تصنيفه لمختلف نظم إدارة سعر الصرف للبلدان الأعضاء فيه البلدان وذلك في إطار إشرافه الثنائي والمتعدد الأطراف، فقد تبنى منذ

تاريخ 2 فيفري 2009 مدونة جديدة لأنظمة الصرف بحكم الواقع مبنية على أساس مدى مرونة الترتيب والسلوك الفعلي لسعر الصرف، وتتكون هذه المدونة من 10 ترتيبات موزعة على أربع فئات (أنظر الجدول أدناه) كمايلي^{1 3}:

1. الربط الصارم: يتكون من: ترتيبات بغير عملة قانونية مستقلة-مجلس العملة.
2. الربط الرخو: يتضمن: الربط التقليدي-ترتيبات مستقرة-الربط المتحرك-ترتيبات شبيهة بالربط المتحرك-الربط ضمن نطاقات تقلب أفقية.
3. ترتيبات التعويم: وتشتمل على: التعويم -التعويم الحر.
4. الباقي: تضم الترتيبات الموجهة الأخرى.

الجدول(01): تصنيف صندوق النقد الدولي-بحكم الواقع- لأنظمة إدارة سعر الصرف

نظام سعر الصرف	الأوصاف
1.الدولة/الاتحاد النقدي	تقتضي هذه الترتيبات أن تكون العملة القانونية المتداولة الوحيدة هي عملة بلد آخر(الدولة الرسمية) أو أن يكون البلد عضوا في اتحاد نقدي يشترك أعضاؤه في عملة قانونية موحدة.
2.مجلس العملة	ينص القانون على سعر صرف ثابت وتتم تغطية نقود البنك المركزي(القاعدة النقدية) تغطية كاملة بالأصول الأجنبية.
3.ترتيبات تقليدية للربط	الربط إلى عملة أخرى أو إلى سلة عملات، مع تحرك الربط إلى أعلى أو أسفل في نطاق ضيق يكون أقل من $\pm 1\%$ حول سعر تعادل مركزي، أو تظل القيم القصوى والدنيا لسعر الصرف الفوري ضمن هامش ضيق مقداره 2% لمدة 6 أشهر على الأقل.
4.ترتيبات مستقرة	يظل سعر الصرف الفوري ضمن هامش مقداره 2% لمدة 6 أشهر أو أكثر.
5.الربط المتحرك	تعديل قيمة العملة وفقا لهذا الترتيب تعديلا دوريا طفيفا بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة مثل: فروق معدلات التضخم بأهم الشركاء التجاريين في فترة سابقة...
6. ترتيبات شبيهة	تظل قيمة العملة وفقا لهذا الترتيب في هامش ضيق مقداره 2%

بالربط المتحرك	بالنسبة لاتجاه عام معرف إحصائيا لمدة ستة أشهر أو أكثر.
7. أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية	تظل قيمة العملة وفقا لهذا الترتيب ضمن هامش للتقلب لا تقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا لسعر الصرف أكثر من 2% .
8. التعويم	يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق مع عدم إمكانية التنبؤ بمساره.
9. التعويم الحر	يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق، ويكون التدخل لاسميفي سوقا لتقدا الأجنبي على أساسا متناسبا ولا يحدث بشكل متكرر، وذلك من أجل تهدئة الأسواق المضطربة. مع تقديم السلطات معلومات وبيانات تؤكد أن التدخل محدود على الأكثر 3 مرات خلال ستة أشهر السابقة. وان لا تتجاوز ثلاث أيام عمل .
10. الترتيبات الباقية	تستخدم هذه الفئة لتصنيف ترتيب سعر الصرف الذي لا ينسجم مع معايير الفئات السابقة.

Source :IMF,Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions, 2012 ,pp 60 -62.

ويوضح الجدول الموالي تطور ترتيبات الصرف بحكم الواقع للفترة (2008-2012) وفقا لتصنيف صندوق النقد الدولي.

الجدول (02): تطور ترتيبات الصرف بحكم الواقع للفترة (2008-2012)

(النسبة المئوية لعدد البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي في 30 أبريل من كل سنة)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
الربط الصارم	12.2	12.2	13.2	13.2	13.2
-ترتيبات بغير عملة قانونية مستقلة	5.3	5.3	6.3	6.8	6.8
-مجلس العملة	6.9	6.9	6.9	6.3	6.3

39.5	43.2	39.7	34.6	39.9	الربط الرخو
22.6	22.6	22.3	22.3	22.3	-الربط التقليدي
8.4	12.1	12.7	6.9	12.8	-ترتيبات مستقرة
1.6	1.6	1.6	2.7	2.7	-الربط المتحرك
6.3	6.3	1.1	0.5	1.1	-ترتيبات شبيهة بالربط المتحرك
0.5	0.5	1.1	2.1	1.1	-الربط ضمن نطاقات تقلب أفقية
34.7	34.7	36	42	39.9	ترتيبات التعويم
18.4	18.9	20.1	24.5	20.2	-التعويم
16.3	15.8	15.9	17.6	19.7	-التعويم الحر
					الباقي
12.6	8.9	11.1	11.2	8	-ترتيبات موجهة أخرى

Source : International Monetary Fund, "Annual Report on Exchange

Arrangements and Exchange Restrictions", October 2012, p.9.

من الجدول أعلاه يتضح أن تطور أنظمة الصرف على أساس الأمر الواقع قد عرف اتجاهات متباينة ففي الوقت الذي شهدت أنظمة الربط الصارم ارتفاعا طفيفا ما بين 2008-2012، فإن أنظمة الربط الرخو قد شهدت تطورا متذبذبا حيث استقرت عام 2012 في حدود 39.5 بالمائة . وبالمقابل فإن تطور أنظمة التعويم أظهر تراجع في إقبال البلدان عليها.

وإلى جانب المدخل المعدل من قبل صندوق النقد الدولي عام 1999 ثم عام 2009، فقد تم تطوير تصنيفات أخرى بحكم الواقع من خارج الصندوق جاءت على شكل أبحاث مستقلة، ولعل أشهرها هما تصنيفي: Reinhart & Rogoff (2003) و Levy-Yeyati-sturzenegger (2005) .
المطلب الثاني: تصنيف (Reinhart & Rogoff)

حاول الباحثان (كينث روغوف وكرامن راينهارت) في دراسة لهما نشرت عام 2004¹⁴ تصنيف أنظمة الصرف بحكم الواقع لعينة من البلدان شملت 153 بلد للفترة الممتدة من عام 1946 إلى غاية 2001. حيث شمل تصنيفهما (الذي إصطلحا عليه الطبيعي) كل أنظمة إدارة سعر الصرف بما في ذلك نظام تعدد أسعار الصرف¹⁵ المعتمد في بعض البلدان النامية.

الفرع الأول: منهجية تصنيف (R&R)

إعتمد الباحثان بشكل أساسي في عملية التصنيف على دراسة وتحليل سلوك سعر الصرف السوقي أو سعر الصرف الموازي في حالة البلدان التي تمارس الرقابة على الصرف، باعتبار أن هذا الأخير مؤشر جيد عن السياسة النقدية وسياسة الصرف المنتهجة، لأنه يتماشى مع التضخم بشكل جيد مقارنة بالسعر الرسمي، فغالبا ما تستخدمه السلطات كمؤشر لإجراء أي تخفيض محتمل مستقبلا في قيمة عملتها¹⁶. والهدف من استخدام البيانات الخاصة بأسعار الصرف الموازية بحسب الباحثين هو لاكتشاف ما إذا كان جزء كبير من صفقات العملات قد نفذ بأسعار متغيرة حتى في ظل أنظمة رسمية لتثبيت السعر.

وبالمقابل لم يعتمد الباحثان في تصنيفهما على مؤشر احتياطات النقد الأجنبي وقد بررا ذلك بأنها ليست دائما مؤشرا ذو دلالة واضحة حول تدخلات السلطات في سوق الصرف للتأثير على سلوك سعر الصرف، فهناك أدوات أخرى تستخدم في التدخل فمثلا تستخدم البرازيل السندات المقومة بالدولار الأمريكي للتدخل في السوق، يضاف إلى ذلك إمكانية قيام السلطات بعدة عمليات مالية - كالمعاملات لأجل - وكذا استخدام معدل الفائدة لرفع أو خفض قيمة العملة .

وترتكز منهجية تصنيف (راينهارت وروغوف) على تحليل وصفي معمق لنظام الصرف المتبع يشتمل على مجموعة من العناصر هي: سعر الصرف السوقي - السعر الموازي - عرض مفصل لتاريخ وتطور سياسة سعر الصرف لكل بلد، حيث تتضمن هذا العرض: الإصلاحات النقدية والصرف - تغيير العملة - تاريخ تبني نظام الصرف - تاريخ تغيير عملة الربط - تاريخ توحيد أنظمة الصرف إذا كانت متعددة - الرقابة على الصرف -

علاوة السوق الموازي-...حيث يتم الحصول على كل هذه المعلومات بالاعتماد على مصادر متنوعة وطنية ودولية .
بعد ذلك يتم إدراج كل المشاهدات في أحد الأصناف الأربعة عشر الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول(03):أنواع أنظمة الصرف بحكم -الواقع-حسب تصنيف(Reinhart &Rogoff)

الرقم	نظام سعر الصرف
1	ترتيبات الصرف بغير عملة قانونية مستقلة
2	ربط معلن سلفاً،أو ترتيبات مجلس العملة
3	نطاقات تقلب أفقية معلن عنها سلفاً، تكون أقل من أو تساوي±2٪
4	الربط بحكم الواقع
5	الربط المتحرك المعلن عنه سلفاً
6	نطاقات تقلب متحركة معلن عنها سلفاً تكون أقل من أو تساوي±2٪
7	الربط المتحرك بحكم الواقع
8	نطاقات تقلب متحركة بحكم الواقع تكون أقل من أو تساوي±2٪
9	نطاقات تقلب متحركة معلن عنها سلفاً تكون أكبر من أو تساوي±2٪
10	نطاقات تقلب متحركة بحكم الواقع تكون أقل من أو تساوي±5٪
11	نطاقات تقلب متحركة تكون أقل من أو تساوي±2٪ (تسمح بكل من التحسن والتراجع مع الزمن).
12	التعويم الموجه
13	التعويم الحر
14	العملات في سقوط حر Freely Falling (تخص البلدان ذات التضخم المرتفع بمعدل يفوق 40٪ سنوياً)

Source : Carmen Reinhart,Kenneth Rogoff,Ethan Ilizetzki, Data base. 2008.

الفرع الثاني:أهم نتائج تصنيف(R&R)

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها الباحثين (راينهارت وروغوف) في مايلي:
- أظهرت نتائج التصنيف وجود أنظمة تعدد أسعار الصرف أو الموازية في حوالي نصف أنظمة الصرف الثابتة الرسمية، حيث أن 45 بالمائة من تلك البلدان التي تدعي الثبات في نظم صرفها كان لديها أسواق صرف موازية .

- وجدت الدراسة أن حوالي 53 بالمائة من البلدان التي شملها التصنيف تصرح بأنظمة مرنة وتتهج في الواقع أنظمة التثبيت أو الربط المتحرك، في حين أن دولا أخرى تصرح رسميا بأنظمة صرف ثابتة لكنها تعتمد في واقع الحال أنظمة مرنة.

- توصل الباحثان إلى وجود كبير لأنظمة الصرف الوسيطة، حيث تحتل المرتبة الثانية بعد الأنظمة الثابتة في التصنيف بحكم الواقع للفترة (1991-2001)، في حين أن التصنيف بحكم القانون يظهر تراجعها مع الزمن.

- أظهرت الدراسة استخداما كبيرا لسعر الصرف العائم في إطار نظام تعدد أسعار الصرف سواء كانت رسمية أم لا.

- أبرزت نتائج تصنيف (R&R) سيطرة البلدان التي لا تلتزم بأنظمة سعر الصرف الثابتة التي تعهدت بها.

- اتضح من خلال هذا التصنيف أن الأنظمة الرسمية للربط إلى سلة من العملات (غير مصرح بتركيبتها وأوزانها) قد كانت في الواقع ترتيبات أكثر مرونة لسعر الصرف على شكل تعويم موجه، أو تعويم حر، أو الأنظمة التي تشهد سقوطا حرا (Freely Falling).

- بمقارنة تصنيف (R&R) مع تصنيف صندوق النقد الدولي يبرر بعض نقاط الاتفاق وبعض جوانب الاختلاف. فالأنظمة المصنفة بالطريقتين تختلف في أكثر من (1/2 حالة) خلال الفترة 1970-2001.

فنظام الصرف الذي صنفه صندوق النقد الدولي على أنه ثابت أو تعويم حر لم يصنف كذلك لدى تصنيف (R&R) إلا خلال نصف الفترة 1970-2001. كما أن كل نظام صرف ثابت رسمي من اثنين كان في الواقع حسب تصنيف (R&R) أكثر مرونة خلال الفترة (1950-2001). وبالمقابل مانسبته (6/10) من أنظمة سعر الصرف التي صرح

بها رسميا على أنها أنظمة ثابتة خلال الفترة (1974-1990)، لم تمثل في واقع الأمر سوى 10/3 حسب تصنيف (R&R).

-أكدت نتائج التصنيف وجود ظاهرة الخوف من التعويم، إذ أظهرت الدراسة تراجع لأنظمة التعويم -بحكم الواقع- فبعدها كانت تمثل خلال الفترة (1974-1990) حوالي نصف التعويم الحر بحكم القانون، أصبحت تمثل ثلثي التعويم الرسمي للفترة (1991-2001).

المطلب الثالث : تصنيف (Levy-Yeyati& Sturzenegger)

حاول الباحثان (Levy-Yeyati& Sturzenegger) في دراسة لهما نشرت عام 2005 تصنيف أنظمة سعر الصرف المطبقة في 183 بلد ، وذلك خلال للفترة (1974-2000) ولكل سنة على حدى. حيث حاولت الورقة أن تقيس مدى التزام الدول التي أقرت نظم تعويم رسمية بأسعار صرف مستهدفة ضمينا، وذلك من أجل تعميق فهم ترتيبات نظم الصرف وقواعدها في العالم.

الفرع الأول: منهجية تصنيف (LYS)

يعتبر الباحثان (Levy-Yeyati& Sturzenegger) من أنصار أدبيات الخوف من التعويم، حيث يعتبران أن مؤيدي نظم تثبيت سعر الصرف على استعداد لبيع أو شراء العملة الأجنبية حسب سعر الصرف المعلن ومن ثم ستصبح احتياطاتهم الدولية شديدة الثقل بينما تستقر أسعار صرف عملاتهم. وبالمقابل يحجم المنادون الحقيقيون بالتعويم عن التدخل في سوق الصرف، وبذلك تظل احتياطاتهم الدولية مستقرة حتى ولو تحرك سعر الصرف. وعليه فقد اعتمد الباحثان في تصنيفهم على المتغيرات الثلاثة التالية:

-التغيرات في معدلات الصرف الاسمية ؛

-الثقل في تغيرات معدلات الصرف الاسمية؛

-الثقلات في الاحتياطات الدولية (الاحتياطي من الموجودات الأجنبية).

بعد جمع البيانات يتم إدراج كافة المشاهدات الخاصة بكل بلد ضمن أحد الأصناف الخمسة التالية الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول (04): معايير تصنيف أنظمة الصرف حسب (LYS)

نظام الصرف	التغيرات في معدلات الصرف الاسمية	التقلب في تغيرات معدلات الصرف الاسمية	التقلبات في الاحتياطيات الدولية
غير محسوم فيه (غامض)	ضعيف	ضعيف	ضعيف
تعويم	قوي	قوي	ضعيف
تعويم موجه	قوي	قوي	قوي
الربط المتحرك	قوي	ضعيف	قوي
ثابت	ضعيف	ضعيف	قوي

Source :Levy-Yeyati&Sturzenegger ,Op.Cit, ,p.8.

وفي ما يخص العملة المرجعية المستخدمة في حساب سعر الصرف الاسمي فقد اعتمد الباحثان العملة الرسمية لبلد التثبيت المصرح بها من قبل البلدان التي تتبنى أنظمة الصرف الثابتة. أما بالنسبة للبلدان التي لم تصرح بالعملة المرجعية للربط فقد إختار الباحثان العملة التي يكون سعر صرفها مقابل عملة البد المعني الأضعف تقلبا. وبعد ذلك قام الباحثان بتصنيف نظم سعر الصرف بالنظر إلى توزيع التفاوت في أسعار الصرف، وكذلك إلى تفاوت صافي الاحتياطيات الدولية، حيث صنفت إلى خمس فئات (انظر الجدول أعلاه) وفقاً لأدائها على تلك المحاور .

الفرع الثاني: أهم نتائج تصنيف (LYS)

جاءت نتائج تصنيف (Levy-Yeyati& Sturzenegger) مقارنة بالتصنيف القانوني

لصندوق النقد الدولي كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول (05): مقارنة نتائج تصنيف (LYS) مع التصنيف-بحكم القانون- لصندوق النقد الدولي

أنظمة سعر الصرف	تصنيف (LYS)	تصنيف صندوق النقد الدولي
العائمة	662	513
الوسيط	600	937

1885	2073	الثابتة
3335	3335	المجموع

Source : Levy-Yeyati &Sturzenegger,Op.Cit.

-أظهرت نتائج دراسة (LYS) أن حوالي ثلثي (3/2) التصنيف بحكم الواقع يتوافق مع تصنيف صندوق النقد الدولي بحكم القانون، مما يوضح أن نسبة كبيرة من الدول الأعضاء في الصندوق تمارس فعلياً ما تصرح به رسمياً كنظام لإدارة سعر الصرف فيها.

-حسب الجدول أعلاه فإن أنظمة الصرف الثابتة تبقى هي المسيطرة حيث تمثل أكثر من نصف المشاهدات وفقاً للتصنيفين، تأتي بعدها أنظمة التعويم في تصنيف (LYS)، أما في تصنيف الصندوق فيوضح أن الأنظمة الوسيطة هي التي تأتي في المرتبة الثانية.

-أظهرت قاعدة بيانات (LYS) أن هناك تنامي لأنظمة الربط الصارم، والتعويم الحر على حساب الأنظمة الوسيطة وخاصة في الدول الصناعية والناشئة التي تعتبر أكثر انفتاحاً على الأسواق المالية الدولية مقارنة بالدول النامية الأخرى.

--لوحظ من خلال هذا التصنيف أن نظم الصرف المعومة جاءت نتائجها منسجمة تماماً مع تحقيق مستوى منخفض تماماً في تقلب احتياطياتها الأجنبية كما هو متوقع، ما يعني أن التقلبات في الاحتياطي الأجنبي تعكس مستوى التدخل الشهري المطلق أو الحر من قبل السلطة النقدية.

-أوضحت نتائج قاعدة بيانات تصنيف (LYS) بأن أنظمة الصرف الثابتة تراجعت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين بينما استقرت في التسعينيات. وعلى النقيض من ذلك يرى صندوق النقد الدولي أن أنظمة الصرف الثابتة في تراجع مستمر مع الزمن. وفي هذا السياق يعتقد الباحثان (Levy-Yeyati & Sturzenegger) أن الكثير من أنظمة الصرف الثابتة -بحكم الواقع- لم يتم التصريح بها خلال سنوات 1990، ما يعني وجود فروق بين ما هو مصرح به رسمياً، وما هو مطبق فعلياً وخاصة بالنسبة لأنظمة التثبيت. وهنا يرى الباحثان وجود ظاهرة ما أسموه "الخوف من التثبيت" إذ تمارس بعض الدول نظاماً ثابتاً ولكن دون التصريح به رسمياً خوفاً من تعرضها

لهجمات المضاربة. كما يؤكد الباحثان أيضا وجود ظاهرة الخوف من التعويم التي بدأت منذ بداية سبعينيات القرن الماضي وتزايدت بشكل كبير خلال التسعينيات . وبناء على ما تقدم يمكن القول أن التصنيفات بحكم الواقع قد أظهرت حقيقة كانت غائبة لعدة سنوات ألا وهي عدم توافق الأقوال مع الأفعال في ما يخص ممارسات الصرف في بعض البلدان. ورغم أن هناك بعض جوانب الاتفاق بين هذه التصنيفات، إلا أنها تبرز فروقا متباينة بينها ترجع في مجملها إلى اختلاف المعايير المستخدمة في تصنيف أنظمة سعر الصرف، التي لم تلقى الإجماع بعد. وعموما فقد أكدت هذه التصنيفات وجود ظاهرة الخوف من التعويم الذي يتجسد من خلال تصريح بعض البلدان بتبني نظام التعويم ولكنها في الواقع تمارس نظام الثبوت، حيث تتدخل بصورة كبيرة في سوق الصرف للحد من تقلبات سعر الصرف محولة إياه إلى سعر ثابت. كما أن هناك أسباب أخرى تقف وراء إخفاء بعض الدول لممارسات الصرف الفعلية فيها منها الخوف من التعرض لهجمات المضاربة التي قد تجبرها في النهاية إلى القيام بتخفيض في قيمة العملة، وهو إجراء مكلف من الناحية السياسية كونه لا يلقى الدعم الشعبي، يضاف إلى ذلك رغبتها في استخدام سعر الصرف لتحقيق التوازن الصحيح بين الأهداف المتناقضة، فمن جهة كأداة لتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها (تخفيض تنافسي) ومن جهة أخرى كمثبت إسمي لمكافحة التضخم.

وسنحاول في المبحث الموالي معرفة مدى التزام الجزائر بما صرحت به رسميا كنظام للصرف فيها من خلال تتبع التصنيف الممنوح لها في مختلف المداخل التي عرضت سابقا.

المبحث الثالث: دراسة حالة الجزائر

انضمت الجزائر بعد استقلالها إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 1963 كدولة كاملة العضوية . وقد كان تنظيم المسائل النقدية الدولية في هذه الفترة خاضعا لاتفاقيات بروتون وودز فكل بلد عضو يحدد قيمة عملته انطلاقا من وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة إلى الدولار الأمريكي الذي هو أيضا محدد إلى وزن معين من الذهب (1 أوقية ذهب = 35 دولار). وعليه فقد قامت الجزائر بإنشاء الوحدة النقدية الوطنية "الدينار الجزائري" بمقتضى القانون رقم 64/111 الصادر في أبريل 1964 والذي

عوض الفرنك الفرنسي وحددت قيمته بما يعادل 180مليغرام ذهب صافي، وأصبح 1دج=1فرنك فرنسي أما باقي العملات الأجنبية فتحدد قيمتها اتجاه الدينار الجزائري انطلاقاً من قيمتها اتجاه الفرنك الفرنسي¹⁸.

وبعد انهيار نظام بروتن وودز عام 1973، وعلى غرار باقي الدول الأعضاء في الصندوق أصبحت الجزائر حرة في اختيار نظام الصرف الذي تراه ملائماً لها، وهو ما سناحاول التعرف عليه من خلال استعراض كل من التصنيف القانوني والواقعي له.

1. التصنيف بحكم القانون لنظام الصرف في الجزائر

بناء على التصريحات الرسمية المقدمة من قبل السلطات الجزائرية حول نظام الصرف المعتمد لصندوق النقد الدولي (أو التصنيف بحكم القانون)، فقد عرفت التطورات الآتية¹⁹:

- منذ جانفي 1974: تم ربط سعر صرف الدينار الجزائري بسلة عملات، حيث منح معامل الترجيح الأكبر في السلة للدولار الأمريكي، وذلك بسبب أهمية الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات بعملة الدولار، وكذلك استخدامه الكبير في المدفوعات الخاصة بسداد خدمة المديونية.

- لقد شهد عام 1986 تعرض الاقتصاد الجزائري لصدمة بترولية معاكسة، نتج عنها انخفاض شديد في عائدات البلاد من صادرات البترول، فكان رد فعل السلطات هو اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وفرض القيود على الواردات. وفي نفس الوقت استعان البنك المركزي الجزائري بالإدارة النشيطة لسعر الصرف للحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والعمل على تخفيضه، حيث أنه خلال الفترة (1986-1988) انخفض الدينار الجزائري المرتبط بسلة عملات ب31 بالمائة. كما فرضت الدولة قيوداً صارمة على توزيع النقد الأجنبي، مما أدى إلى نشوء سوق صرف موازية (السوق السوداء) لإشباع حاجات الأفراد من الطلب على العملات الأجنبية، وتنامي هذا السوق بشكل كبير، كما ابتعد السعر الموازي عن السعر الرسمي بشكل كبير حيث بلغت علاوة السوق

الموازي(سعر الصرف الموازي-السعر الرسمي/السعر الرسمي) ارتفاعا حادا بلغ 500 بالمائة.

-خلال الفترة(1989-1991)سمحت السلطات للقيمة الاسمية للدينار الجزائري بالانخفاض بأكثر من 200 بالمائة،وذلك من أجل الحد من تدهور معدلات التبادل التجاري المسجلة خلال تلك الفترة.

-في عام 1991 قامت السلطات بإجراء تخفيض في قيمة الدينار الجزائري بأكثر من 100 بالمائة حيث بلغ سعر الصرف 22 دج لكل دولار أمريكي.وكان الهدف من هذا التخفيض هو إجراء تصحيح للأسعار النسبية الداخلية،وزيادة الانفتاح الاقتصادي.

-شهدت الفترة (1991-1994) استقرار نسبيا لسعر الصرف ،حيث بلغ متوسط معدل الانخفاض الاسمي السنوي 4 بالمائة،حيث انتقل سعر الصرف الرسمي الاسمي للدينار إلى حوالي 24 دج لكل دولار أمريكي.

-خلال عام 1994 تبنت السلطات الجزائرية برنامجا للتصحيح الهيكلي لمواجهة أزمة مدفوعاتها الخارجية ،الذي كان من بين أهدافه تصحيح سوء تعادل سعر الصرف الحقيقي للدينار،وذلك من خلال إجراء تخفيض في قيمته على مرحلتين ما بين أبريل وسبتمبر 1994،بلغ 70 بالمائة في المجموع.وقد أدى هذا التخفيض إلى تراجع الفرق بين السعر الرسمي والموازي إلى حدود 200 بالمائة خلال تلك الفترة.

-منذ عام 1995 تم التحول إلى نظام مرن لإدارة سعر الصرف تجسد من خلال التعويم الموجه للدينار"حيث أصبحت سياسة سعر الصرف في الجزائر تهدف إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري بالنسبة إلى سلة من العملات مرجحة حسب الأهمية النسبية لكل منافس وشريك تجاري.و لتجسيد هذا التحول في نظام إدارة سعر الصرف، قام بنك الجزائر بإصدار الأمرية 61/94 المؤرخة في 28 سبتمبر 1994، بموجبها تم اعتماد جلسات "ميكانيزم الثبيت" ما بين البنك المركزي والبنوك التجارية، لتحديد سعر الصرف الدينار،والتي استمرت لخمس عشرة

شهر (سبتمبر 1994-ديسمبر 1995). وتم تعويضها ابتداء من 2 جانفي 1996 باطلاق سوق الصرف ما بين البنوك، الذي أنشأ بموجب المرسوم 08/95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995. حيث أصبح سعر الصرف ومنذ ذلك التاريخ يحدد وفقا لآليتي العرض والطلب في السوق. ورغم ذلك يبقى بنك الجزائر يتدخل بصفة دورية في سوق الصرف حيث يؤثر بشكل كبير على سعر الصرف الاسمي في السوق الرسمي والتي يهدف من خلالها تعديل السعر الاسمي للوصول إلى سعر الصرف الحقيقي المستهدف²⁰.

2. التصنيف بحكم الواقع لنظام الصرف في الجزائر

1.2. تصنيف صندوق النقد الدولي

استنادا إلى تقييم موظفي صندوق النقد الدولي للمعلومات المتاحة حول البلدان الأعضاء للإبلاغ عن أنظمة سعر الصرف بحكم الواقع، جاءت الدراسة التي نشرها الصندوق عام 2002 حول تطور أنظمة إدارة سعر الصرف بحكم الواقع للبلدان الأعضاء فيه للفترة (1990-2001). ومن خلال تتبع التصنيف الممنوح للجزائر يمكن تشكيل الجدول الموالي:

الجدول (06): تصنيف صندوق النقد الدولي "بحكم الواقع" لنظام الصرف في الجزائر (1990-2001)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نظام	ربط	ربط	ربط	ربط	ربط	ربط	ربط	ربط	ربط	ربط	ربط	ربط
الصرف	تقليدي	تقليدي	تقليدي	تقليدي	تقليدي	تقليدي	تقليدي	تقليدي	تقليدي	تقليدي	تقليدي	تقليدي
	بسلة	بسلة	بسلة	بسلة	بسلة	بسلة	بسلة	بسلة	بسلة	بسلة	بسلة	بسلة
	عملات	عملات	عملات	عملات	عملات	عملات	عملات	عملات	عملات	عملات	عملات	عملات

المصدر: تم إعداد هذا الجدول اعتمادا على البيانات الخاصة بالجزائر والواردة في:

-Andrea Bubula, Inci Otker-Robe (2002), "The evolution of exchange rate regimes since 1990: evidence from De Facto Policies", IMF working paper, N°02/155, p.31.

التعليق على الجدول:

رغم أن الفترة التي شملتها عملية التصنيف قصيرة نوعا ما (1990-2001)، إلا أنها حاولت إظهار نظام الصرف الفعلي المطبق على أرض الواقع في الجزائر، حيث يبرز اعتمادها على ربط عملتها إلى سلة من العملات خلال السنوات الثلاث الأولى من التسعينيات ثم التخلي عن الربط الثابت للدينار والتحول نحو مرونة أكبر في إدارة سعر الصرف بداية من عام 1994 على شكل تعويم موجه، وهو ما يختلف مع التصريحات الرسمية بأن الدينار ومنذ عام 1996 أصبح يحدد بكل حرية في سوق الصرف ما بين البنوك وفقا لآليتي العرض والطلب. وعليه فهذا التصنيف يبرز وجود ظاهرة الخوف من التعويم لدى السلطات النقدية في الجزائر التي مازالت تتدخل في إدارة وتوجيه سعر الصرف.

2.2: تصنيف Levy-Yeyati & Sturzenegger

استخدم هذا التصنيف خمسة أنواع لأنظمة إدارة سعر الصرف وهي: 1. نظام غامض 2. نظام عائم 3. نظام التعويم الموجه 4. نظام تعويم موجه على شكل ربط متحرك 5. نظام ثابت. و النتائج الخاصة بالجزائر يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول (07): نظام الصرف في الجزائر (1974-2004) وفقا لتصنيف Levy-Yeyati

&Sturzenegger

نظام الصرف	السنة
الربط إلى سلة عملات	1993-1974
تعويم موجه/ ربط متحرك	1994
تعويم	1995
تعويم	1996
تعويم موجه	1997
تعويم	1998
تعويم	1999

2000	تعويم
2001	تعويم
2002	تعويم موجه / ربط متحرك
2003	تعويم
2004	تعويم موجه/ ربط متحرك

المصدر: تم إعداد هذا الجدول اعتمادا على البيانات الخاصة بالجزائر والواردة في:

-Levy-Yeyati &Sturzenegger exchange rate classification Database,October2005.

التعليق على الجدول

بعد أن طبقت الجزائر -بحكم الواقع- نظام الربط الثابت إلى سلة من العملات على امتداد الفترة (1974-1993)، وهو ما يتوافق مع التصنيف بحكم القانون. تحولت بداية من عام 1994 إلى ترتيبات مرنة في إدارة سعر الصرف بدأتها بالربط المتحرك، ثم التعويم (1995-1996)، أعقبه التعويم الموجه (1997)، ثم التعويم (1998-2001)، فالربط المتحرك (2002)، ثم التعويم (2003)، وأخيرا الربط المتحرك (2004).

ما يعني أن النظام الممارس فعلا بعد نظام السلة الذي شمل الفترة (1974-1993)، تراوح بين التعويم الموجه على شكل ربط متحرك، أو التعويم، وهو ما يوضح أيضا وجود "ظاهرة الخوف من التعويم". فبالرغم من أن الإطار القانوني لسعر الصرف منذ عام 1996 ينص على حرية تحديده في سوق الصرف، إلا أن الممارسات الفعلية توضح أن السلطات مازالت تتدخل لتوجيه هذا التعويم وإدارته.

3.2. تصنيف Reinhart &Rogoff

الجدول (08): نظام الصرف في الجزائر (1964-2007) وفقا لتصنيف Reinhart &Rogoff

نظام الصرف	الفترة
تم إنشاء الدينار الجزائري الذي عوض الفرنك الفرنسي، أما سعر الصرف فقد تم ربطه بالفرنك الفرنسي في حدود نطاقات	10أفريل 1964-1أوت 1972

تقلب أفقية ب±5٪. كما تم فرض الرقابة على الصرف. ونشوء سوق موازية بلغت علاوتها 30-70٪.	
تعويم موجه للدينار المرتبط رسميا بالفرنك الفرنسي.	1 أوت 1972- 21 جانفي 1974
سعر الصرف الرسمي مرتبط بسلة من العملات ضمن نطاقات تقلب متحركة ب±5٪ حول الدولار الأمريكي. بلغت علاوة السوق الموازي في أفريل 1985 ما مقداره 469٪.	21 جـانفي 1974- ديسمبر 1987
تعويم موجه للدينار.	جانفي 1988-مارس 1994
التعويم الموجه	أفريل 1994-جانفي 1995
سعر الصرف الرسمي مرتبط بالفرنك الفرنسي ضمن نطاقات تقلب متحركة ب±2٪.	فيفري 1995-1 جانفي 1999
سعر الصرف الرسمي مرتبط باليورو ضمن نطاقات تقلب متحركة ب±2٪.	1 جـانفي 1999- ديسمبر 2007

المصدر: تم إعداد هذا الجدول (بتصرف) بالاعتماد على المعطيات الواردة في:

-Carmen Reinhart, Kenneth Rogoff, Ethan Ilzetzki, « The country chronologies and background material to exchange rate arrangements in the 21st century :which anchor will hold ? », May 2008, p.4

التعليق على الجدول

من خلال تصنيف Reinhart & Rogoff فإن الجزائر قد طبقت -بحكم الواقع- أنظمة صرف مختلفة منذ استقلالها بداتها بربط الدينار إلى الفرنك الفرنسي ضمن نطاقات تقلب أفقية، ثم التعويم الموجه، تلاه فك الارتباط بالفرنك والتحول نحو سلة عملات (1974-1987) ضمن نطاقات تقلب متحركة حول الدولار الأمريكي ب±5٪. ثم تعويم موجه (1988-جانفي 1995)، ثم عودة لربط السعر الرسمي بالفرنك الفرنسي

ضمن نطاقات تقلب متحركة ب $\pm 2\%$. ومع إطلاق عملة اليورو ابتداء من جانفي 1999 تحول الربط إلى اليورو ضمن نفس نطاقات التقلب المتحركة (ب $\pm 2\%$). ما يلاحظ على هذا التصنيف أنه يتفق جزئيا مع التصنيف -بحكم القانون- في ما يتعلق بالربط إلى الفرنك الفرنسي ثم التحول نحو سلة من العملات، ثم التعويم الموجه. ويختلف معه في أنه يوضح أن توجه السلطات نحو تعويم الدينار قد بدأ فعليا منذ جانفي 1988، كما أن هذا التصنيف يحدد مسارا معلنا لسعر الصرف من خلال تحديد عرض نطاق التقلب أو التحرك ($\pm 5\%$ ثم ب $\pm 2\%$) كما أبرز أن سياسة سعر الصرف في الفترة الأخيرة تحولت نحو ربط السعر الرسمي باليورو. وأن الجزائر لم تعوم أبدا سعر صرفها كما التزمت بذلك منذ 1996، ما يؤكد أيضا وجود ظاهرة الخوف من التعويم. وعموما وبعد استعراض الأنظمة الواقعية والقانونية لسياسة سعر الصرف في الجزائر، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- هناك توجه ابتداء من منتصف التسعينيات نحو ترتيبات أكثر مرونة في إدارة سعر صرف الدينار الجزائري، فمن الناحية النظرية فقد تم إرساء سوق الصرف ما بين البنوك ليتحدد فيه سعر الصرف بكل حرية وفقا لقوى العرض والطلب وذلك منذ جانفي 1996. لكن الواقع يثبت أن السلطات النقدية مازالت مترددة بشأن تعويم الدينار، إذ تقوم بالتعويم الموجه من خلال تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف للتأثير على سلوك سعر الصرف وفقا لأولوياتها وأهدافها الاقتصادية. وهو ما يعكس وجود ظاهرة الخوف من التعويم التي تحدث عنها الأدبيات الاقتصادية المعاصرة. ومرد ذلك برأينا هو خوف السلطات من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية للتقلبات الحادة في سعر الصرف الناتجة عن التعويم، والتي قد تكون مكلفة من الناحية السياسية.

- أظهرت التصنيفات بحكم الواقع التي تم استعراضها سابقا فروقا واضحة في ما يخص نوع نظام الصرف المطبق في الجزائر، الذي مازال بعيدا عن المرونة التي كرستها قوانين إصلاحات الصرف. وهو ما يؤكد الأستاذ -محمد الحسين بن يسعد- وزير الاقتصاد

الجزائري السابق الذي يرى أن سعر صرف الدينار مازال موجهها، ويتحدد مقابل سلة عملات ولا يلاحظ أي تعويم له بقوله^{1 2}:

“...Pour ma part, la question que je me pose à ce propos est de savoir si ce marché [le marché interbancaire de change] existe vraiment. Cette question se pose dès lors qu'on sait que le taux de change du dinar est flexible tout en restant dirigé. Il n'est en effet pas le résultat d'une confrontation d'une offre et d'une demande de devises. Le taux du change du dinar est déterminé à partir d'un panier de devises...”.

هذه الفروق تعكس عدم شفافية سياسة إدارة سعر صرف الدينار الجزائري والذي باعتقادنا يتناقض مع الجهود الحثيثة للدولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الضروري لتكريس التنوع الاقتصادي، والتصدي للآثار السلبية والمزعزعة للاستقرار الاقتصادي الكلي التي يسببها الاعتماد المفرط على القطاع الريعي.

ولعل ما يدعم طرحنا حول عدم شفافية نظام الصرف في الجزائر هو ما أكدته دراسة للاقتصادي "جوزيف غانيون"^{2 2} على أن الجزائر من بين الدول التي تتلاعب بسعر صرف عملتها الوطنية، حيث تعتمد الإبقاء على سعر صرف عملتها متدنيا وبصورة مصطنعة، وذلك سعيا لتضخيم حجم الحساب الجاري لميزان المدفوعات المقيّم بعملتها الوطنية. أو بعبارة أخرى تعتمد تحريك سعر صرفها في اتجاه (وهو الانخفاض) وليس في اتجاهين متقابلين (الارتفاع والانخفاض) الذي من المفترض أن تقتضيه عملية تعويم الدينار، وذلك من أجل تمويل ميزانيتها بأكبر قدر ممكن من الإيرادات (عند تحويلها من الدولار إلى الدينار)، بما يسمح لها بتلبية احتياجات الاقتصاد والأفراد.

الخاتمة :

لقد حاولت هذه الورقة إلقاء الضوء على أحد المواضيع المثيرة للجدل حاليا، وهي التصنيفات القانونية والواقعية لأنظمة سعر الصرف في مختلف البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها بعض الأدبيات المعاصرة ذات الصلة، كما تم أخذ الجزائر كعينة لدراسة وتحليل طبيعة نظام

الصرف فيها وتصنيفه سواء بحكم الواقع أو بحكم القانون. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها كالآتي:

- أن هناك فروق معتبرة بين ما هو مصرح به وما هو معمول به على أرض الواقع، وهو ما أبرزته مختلف التصنيفات التي تم استعراضها في هذا المقال، كما ظهر ذلك جليا عند التطرق إلى حالة الجزائر.

- إن هذا الاختلاف الملاحظ بين الأقوال والأفعال سيقبل من شفافية سياسة أسعار الصرف كما يعقد من الدور الرقابي لصندوق النقد الدولي على سياسات البلدان الأعضاء فيه.

- هذه الفروق الملاحظة تجعل من الأبحاث والدراسات التي تجرى في الصندوق أو خارجه والنتائج والتوصيات التي تخلص إليها محل لإعادة النظر لأنها تركز على معلومات مظللة لسياسات أسعار الصرف الطبقة فعلا.

- إن عدم وجود مقياس واضح ودقيق للمرونة أو الثبات في سعر الصرف، يعقد من مسألة تصنيف مختلف أشكال ونظم إدارة سعر الصرف، فمختلف الأبحاث التي تم استعراضها اعتمدت تصنيفات مختلفة، لأنه ليس بالأمر السهل الفصل بين المرونة والثبات في سعر الصرف، فقد يكون نظام الصرف الممارس من النظم الوسيطة لكنه يتمتع بالمرونة الكافية التي تسمح بتصنيفه ضمن الأنظمة العائمة، أو العكس قد يكون أشد صرامة ليصنف ضمن الأنظمة الثابتة.

- كلما كانت الفروق بين الأنظمة الرسمية والواقعية لسعر الصرف كبيرة، كلما أسهم ذلك في زيادة عدم استقرار النظام النقدي الدولي. فعلى الرغم من أن التعديل الثاني لمواد اتفاقية صندوق النقد الدولي بعد انهيار نظام بروتن وودز قد منح الحرية للبلدان الأعضاء في اختيار نظم الصرف الملائمة لها، إلا أنه قد أكد على أهمية التعاون بين الأعضاء والصندوق لتأمين ترتيبات صرف منتظمة والعمل على إيجاد نظام مستقر لأسعار الصرف. لكن الواقع عكس ذلك فالتصريحات الرسمية تختلف عن الممارسات الفعلية، ولعل مشكل العجز التجاري الضخم للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين

والذي أصبح مشكلة سياسية واقتصادية والجدال الدائر حاليا حول مسألة تقييم العملة الصينية اليوان خير دليل على ذلك.

وفي ختام هذه الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- ضرورة مطابقة الأقوال مع الأفعال في ما يخص سياسات إدارة سعر الصرف في البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، بما يساهم في استقرار النظام النقدي الدولي؛
- ضرورة توحيد معايير تصنيف نظم إدارة سعر الصرف، بوضع مقاييس محددة تفصل بين المرونة والثبات في سعر الصرف؛
- إجراء دراسات أخرى ذات العلاقة بالتصنيفات القانونية والواقعية لأنظمة سعر الصرف في البلدان العربية لمعرفة اتجاهاتها في ما يخص مسألة إدارة أسعار الصرف فيها؛
- اعتماد شفافية أكبر في إدارة سعر الصرف بالجزائر، خاصة في ظل توجهها للاندماج في حركية الاقتصاد العالمي، وسعيها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فمن غير المعقول أن يقبل المستثمرون الأجانب للاستثمار في بلد سياسة سعر صرف عملته غير واضحة المعالم.

الهوامش والإحالات

¹اتفاقية صندوق النقد الدولي، متاحة على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>

²Amina lahreche-revil, "Les régimes de changes», in **L'économie mondiale 2000**, (Paris: édition la découverte: collection reperes, 1999), p.93.

³مارك ستون وآخرون، أنظمة سعر الصرف: ثابتة أو معومة، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008، ص. 42-43.

⁴عنوان المنشور باللغة الأصلية (الإنجليزية) هو: Exchange arrangements and Exchange restrictions

⁵Youbaré Lassana, "Effets macroeconomiques des régimes de change: essai sur la volatilité, la croissance économique, et les déséquilibres du taux de change réel", **Thèse de Doctorat**, Université d'Auvergne, Clermont - Ferrand 1, Avril 2009, p.31.

⁶Ibid., p.33.

⁷بيتر ج. كويرك، "أنظمة الصرف ودورها في مكافحة التضخم"، التمويل والتنمية،

المجلد 33، العدد 1، مارس 1996، ص. 44.

⁸Lassana Youbaré, Op.Cit. p.33.

⁹Calvo G.,Reinhart C(2002),” Fear of floating”, **Quarterly Journal of Economics**, N°117,pp.379-408.

¹⁰مارك ستون وآخرون، المرجع السابق، ص.42.

¹¹Lassana Yougbaré, Op.Cit. pp.36-37.

¹²Andrea Bubula,Inci Otker-Robe(2002),” The evolution of exchange rate regimes since1990: evidence from De Facto Policies”,**IMF working paper**,N°02/155,pp.6-7.

¹³International Monetary Fund,**Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions**, October 2012, p1.

¹⁴Reinhart C., Rogoff K.,Op.Cit.

¹⁵يقصد بنظام تعدد أسعار الصرف تطبيق البلد لعدة أسعار صرف ثابتة على عمليات مختلفة (عمليات الدولة

والقطاع العام-عمليات القطاع الخاص...)، كما يمكن لنظام التعدد أن يتضمن سعرا معوما. إلا أنه في

السنوات الأخيرة قامت العديد من البلدان النامية في إطار إصلاحات الصرف فيها بالتخلي عن نظام التعدد

والتحول نحو توحيد أسعار الصرف. للاطلاع بشكل أوسع حول هذا الموضوع راجع:

M.A. El-Erian, ” Taux de change multiples : l’expérience des pays arabes”
Finances et Développement ,No 4 ,1994, ,pp.29-31.

¹⁶في هذا السياق فقد أو ضحت دراسة(Bahmani, et al,2002)أن الرقابة على الصرف يكون لها تأثير على

سعر الصرف الرسمي في الأجل القصير فقط، أما في الأجل الطويل فان السعر الرسمي لابد أن يعدل ويصحح

على السعر الموازي (بمعنى إجراء تخفيض في قيمة العملة).راجع:

Bahmani-Oskooee, M., Miteza, I., Nasir, A.B.M., 2002. ”The long-run relation between black market and official exchange rates: evidence from panel cointegration”. **Economic Letters** 76, 397–404.

¹⁷Levy-Yeyati Eduardo,Federico Sturzenegger,”Classifying exchange rate regimes:Deeds vs Words”,**European Economic Review**,49,2005.

¹⁸محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)، ص.154.

¹⁹Fonds Monétaire International ,”Algérie:Questions choisies”,**Rapport du FMI** ,N°.05/52, Mai2006,pp.82-83.

²⁰Rapport 2011de la Banque d’Algérie, **Evolution économiques et monétaires en Algérie**, Mai 2012 , p.57.

²¹Benissad, Mohammed Elhocine, La politique de change a connu des avancées prudentes,le quotidien **ELWATTAN**, No.16982, du 11avril 2005.

²²Joseph E. Gagnon, Combating Widespread Currency Manipulation,**Policy Brief**, 1 2 - 1 9, Peterson Institute for International Economics, , July 2 0 1 2.